

الأردن يستأنف الأنشطة السياحية لتحفيز الاقتصاد

ومن جانبه، أكد الناطق الإعلامي باسم وزارة العمل الأردنية محمد الزويد أن "الوزارة لم ولن تجبر أي عامل وافد مهما كانت جنسيته على السفر ومغادرة أراضي البلاد إذا كان وضعه قانوني".

وأشار الزويد في بيان إلى أن الوزارة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تقدمان كافة التسهيلات للعمال الوافدة للمغادرة سواء بإعفائها من المخالفات والغرامات أو دفع مستحقات العامل في الضمان الاجتماعي.

وأوضح أن "المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تقوم بتحويل مستحقات العامل الوافد إلى حسابه في بلده كحوالة بنكية والتأكد من استلامها لدى وصوله"، لافتاً إلى أن "تسليم العامل لمستحقاته من الضمان الاجتماعي قبل مغادرته البلاد لا يتفق مع نظام المنافع التأمينية ولا يمكن تسلمه لمستحقاته إلا بعد التأكد من مغادرته لأراضي البلاد".

ولفت إلى أن "المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي قامت بمساعدة عدد كبير من العمالة الوافدة من خلال شراء تذكار سفر لهم من مستحقاتهم، لمن لم يتمكن من شراء هذه التذاكر".

وبيّن الزويد أن "المبالغ المحوّل من الضمان الاجتماعي للعمال الوافدة المغادرة للبلاد حتى هذا التاريخ بلغت قيمتها حوالي 9 ملايين دولار لنحو 513 عاملاً وأفراداً".

عمان - ركزت الحكومة الأردنية جهودها منذ انحسار عدوى كورونا على إعادة الحياة إلى القطاعات المنتجة وخصوصاً القطاع السياحي لتحفيز الحركة الاقتصادية وتحريك عجلات النمو بعد تعطلها طيلة ثلاثة أشهر من الإغلاق والتأثر بانحسار المساعدات الدولية في ظل عدم وجود موارد مستدامة لمواجهة الأزمات.

وواصلت السلطات الأردنية تنفيذ خططها لإنعاش الاقتصاد بإعادة فتح المدن السياحية لتحريك عجلة الاقتصاد وطى صفحة خسائر الوباء الذي كبد البلاد تداعيات طويلة الأمد نظراً لهشاشة الوضع المالي ومحدودية مصادر التمويل. وقررت الحكومة الأردنية السبت الموافقة على عودة عمل مدن التسليّة والترويج السياحي في المنتجعات السياحية إضافة إلى تشغيل مدن ومحلات الألعاب الترفيهية ضمن إجراءات تخفيف الحظر على المنشآت الاقتصادية، وفق بيان لرئاسة الوزراء.

وحسب البيان، وافقت الحكومة الأردنية على السماح بعقد الامتحانات الدولية ضمن شروط التباعد الاجتماعي وتدابير الصحة والسلامة العامة لمواجهة مرض فيروس كورونا الجديد كوفيد - 19. كما قررت أيضاً السماح لمراكز التربية الخاصة وذوي الإعاقة باستئناف تقديم الخدمات التعليمية ضمن شروط الصحة والسلامة العامة.

حكومة طرابلس تتعمد إهمال قطاع الكهرباء لشرعنة توريد الطاقة من تركيا

رهن حاجة المواطنين لأنقرة للاستحواد على صفقات تصدير الكهرباء



يد لنهب ليبيا وأخرى لملء جيب تركيا

والليبي غير أن الرئيس التركي بطمأنى في تجاوز الموائيق الدولية وفي تدخلاته اللامشروعة في الوضع الليبي.

ولم تنقذ أساليب أردوغان حيث وجد حيلة جديدة باستغلال لهيب صيف مستعر وانقطاع الكهرباء الطويل والحرب التي أشعل نيرانها في ليبيا لتنفيذ خطة تصدير الطاقة بعد أن فتحت له حكومة طرابلس المجال بإهمال القطاع وتدمير منشأته لشرعنة التوريد من أنقرة.

على عقود الطاقة، والتمتع بمنح عقود ميسرة وامتيازات كبيرة. وأشارت المديرية التجارية في كرابورشيب زينب هاريزي إلى أن "الاعتمادات جُمدت وسط عجز الموردين عن الالتزام بالمهل وعجز العمال عن العمل في مواقع البناء".

وأكدت أن "الطلب على ناقلات المحطات ارتفع، ونحن الآن في طور التفاوض مع أكثر من عشر دول أعربت لنا عن احتياجات طارئة لديها". ويرتكز عمل المحطات العائمة على تحويل ناقلة بضائع إلى محطة عائمة، بحيث تبصر نحو وجهتها حيث يتم ربطها بشبكة الطاقة المحلية بهدف تغذيتها.

وتمت ملامعة هياكل هذه السفن مع حاجات الدول التي تفتقر إلى القدرات المناسبة لمواجهة طلب الطاقة المتنامي أو تضررت بنيتها التحتية نتيجة نزاعات.

في هذا الإطار، من شأن الحرب الليبية التي انخرطت فيها تركيا عبر دعم حكومة الوفاق التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، أن تمنح فرصاً لكرابورشيب التي تجري مفاوضات لإرسال عدد من ناقلاتها إلى الشواطئ الليبية، وفق الصحافة التركية.

ويعتبر سونر كابتاغاي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن "القوة الموجهة الأساسية لتدخل تركيا في ليبيا هي الرغبة في أن تكون لها كلمتها في العقود المستقبلية في هذه الدولة، وخصوصاً العقود الخاصة بقطاع الطاقة".

وبالغت الشركة التركية في المخاطرة بهدف الإيفاء بمواعيد التسليم حيث تعمل على بناء محطات عائمة قبل حصولها على طلبات.

وتقول هاريزي "الآن، لدينا مليار دولار في المرفأ"، في إشارة إلى المحطات الست ذات الأحجام المختلفة الراسية في حوض في شمال غرب تركيا، "بانتظار توقيع عقود جديدة".

وأوضح مهندس في الشركة دينيز بليتشيندا أنه "في العادة، ثمة حاجة إلى 18 شهراً لبناء محطة عائمة، ولكن بما أننا نعمل بشكل متواصل، فإن الأمر يحتاج إلى ستة أشهر فحسب". في المقابل، يعتبر عدد من المراقبين أن المحطات العائمة تمثل حلاً مؤقتة في أفضل الأحوال، خصوصاً للدول ذات البنية التحتية غير الوافية أو المتقادمة. وكانت حكومة طرابلس قد سمحت لتركيا بموجب الاتفاقية المشبوهة بين الرئيس أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج في نوفمبر 2019، بإنشاء منطقة اقتصادية خالصة تمتد من ساحل تركيا الجنوبي على المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقي الليبي.

واصطلحت الاتفاقية بمعارضة داخلية وخارجية كبيرة نظراً لافتقارها إلى كل المشروعية ومنافاتها للقانون البحار الدولي وتعيدها على جزيرة كريت اليونانية بين الساحلين التركي

والتحويّل ليبيا إلى ساحة خلفية خدمة مصالحها واجنداتها التي تهدد أمن المنطقة.

وتكتشف أهداف تركيا في ليبيا أكثر فاكتر مع تصريحات المسؤولين ونحركاتهم حيث تنتزع دوافع الاتفاقيات المحففة التي ترهن ليبيا خدمة لأنقرة ومنحها الحق الحصري في الاستثمار في الطاقة والأموال وحقوق النفط.

ورضخت حكومة طرابلس التي يسيطر عليها الإسلاميون (حكومة الوفاق) لعروض تركيا المحففة في حق الليبيين حيث لم تعد قادرة على رفض أي شروط بسبب الدعم العسكري والسياسي الذي تتلقاه من أنقرة.

وقالت وسائل إعلام تركية إن شركات الطاقة الكبريتية التركية، تستعد لمواصلة أعمالها في إنشاء محطات توليد الطاقة الكبريتية في المناطق التي تسيطر عليها حكومة طرابلس.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية أن شركة كرابورشيب ستعمل على إرسال محطات عائمة بدءاً من هذا الصيف لتوفير ألف ميغاواط، أي ما يعادل ثمانين ساعة إضافية من الشواطئ يوميا إلى ليبيا التي تعاني من انقطاع التيار الكهربائي بشكل متواتر.

وتأتي هذه التحركات بعد زيارة وفد تركي مهم بترأسه وزير الخارجية وزير المالية إلى ليبيا في زيارة مثيرة للجدل بدأت انعكاساتها الخطيرة تظهر بوضوح خصوصاً مع الإهمال المصنوع من قبل حكومة الوفاق لقطاع الكهرباء وتعمدها رهن حاجة الليبيين بالتدخل التركي بعد تدمير ميليشياتها منشآت توليد الطاقة في النزاعات والحروب.

سونا كابتاغاي
هدف تركيا هو الاستحواذ على العقود المستقبلية للطاقة

ومنذ نحو 15 عاماً، تعمل شركة كرابورشيب في بناء محطات عائمة عبر إعادة تجهيز سفن لنقل البضائع. فصارت تملك أسطولاً من 25 قطعة وأضحت إحدى أعمدة هذا القطاع.

ومن المفارقات أن أزمة الوباء التي شلت النشاط في شركات عدة، كان لها أثر عكسي على الشركة التركية إذ ألقت الضوء على منافع المحطات العائمة ومهل التسليم التي تصعب منافستها كونها لا تتخطى الستين يوماً.

فقد عقدت القيود التي فرضت لأشهر عدة في عدد كبير من دول عالم، مسارات إتمام مشاريع الطاقة الكلاسيكية التي تحتاج إلى سنوات عدة في الأوقات العادية. فاستغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ذلك إلى جانب دعمه العسكري لحكومة الوفاق من أجل تفعيل سياسته الاستثمارية والاستيلاء

تونس تطلق أول محطة للطاقة الشمسية

تستعد تونس لإطلاق أول مشروع لتوليد الطاقة الشمسية في البلاد: "شمس النفيضة"، في خطوة تعكس خطط الحكومة لرفع نسبة الطاقة النظيفة وتنويع مصادرها، بهدف تغطية العجز في الميزان التجاري للطاقة الذي يقل كاهل الخزائنة العامة للبلاد، الأمر الذي دفع إلى استباق الزمن لمعالجة الاختلالات من خلال فتح استثمارات في المجال.

تونس - تعزّم تونس إطلاق أول محطة للطاقة الشمسية بتونس "شمس النفيضة"، الثلاثاء 30 يونيو 2020، وهو مشروع تم إنجازه في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يترجم خطط الحكومة لرفع الطاقة الإنتاجية من المصادر النظيفة للتخلص من أعباء التوريد والعمل على تحقيق الإنتاج الذاتي.

وبلغت كلفة إنجاز المشروع نحو 3.3 مليون دينار (حوالي 1.16 مليون دولار) وحظي بعقد شراء ثابت بنحو 247 مليماً للكيلواط ساعة لمدة 12 سنة، ثم بسعر 210 مليماً مدة 8 سنوات.

وتعتبر محطة شمس النفيضة، التي سيتولى تشغيلها وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقوي، منجي مرزوق، من المشاريع التونسية تصميمياً واستثماراً وإنجازاً.

ويعود هذا المشروع إلى مجموعة المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال سنة 2018 ضمن نظام التراخيص ذات 1 ميغاواط وبمشتر وحيد وهو الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وتسعى تونس، عن طريق وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقوي، إلى دعم وتشجيع بقية المستثمرين في الطاقات المتجددة سواء من حيث المشاريع التي تمت الموافقة عليها في 2018 أو التي حصلت على الموافقة أخيراً.

وكان قد تسلم نحو 16 مستثمراً في مجال الطاقات المتجددة، الموافقة المبدئية، على 6 مشاريع من فئة 10 ميغاواط و10 مشاريع من فئة 1 ميغاواط وتبلغ كلفة

ويؤكد اعترام تركيا انطلاقها في مشاريع تصدير الطاقة إلى ليبيا في الوقت الحالي من خلال المحطات العائمة قول المسؤول الليبي بأن التعويض لن يكون إلا عبر استكمال المشروعات الكبرى لمحطات الإنتاج الجديدة وهو ما يعني تسريع المشاريع التركية العالقة. واستهدفت مجموعات مسلحة خلال السنوات الأخيرة عمال شركات أجنبية لم تتمكن من استكمال تشييد خمس محطات جديدة لإنتاج الكهرباء في مناطق مختلفة في البلاد. وكان يفترض أن يبلغ مجموع إنتاج هذه المحطات أكثر من خمسة آلاف ميغاواط.

وتجاوزت الخسائر المالية لقطاع الكهرباء خلال السنوات الست الماضية 1.5 مليار دولار.

ويقول التكري "لا يمكن للمشركات استئناف أعمالها في مثل هذه الظروف. يجب توفير مناخ آمن لتشجيع عودتها، واستكمال مشاريع إستراتيجية لا تغطي العجز والطلب المتنامي على الكهرباء فحسب، بل توفر فائض طاقة يمكن بيعه لدول مجاورة".

وتشكو شركة الكهرباء من عمليات تخريب تقوم بها عصابات إجرامية في سرقة أسلاك نقل الطاقة التي يتم فككيها وصهرها وبيع النحاس الموجود في الأسلاك في السوق السوداء.

وأهملت حكومة طرابلس التي تسيطر على شركة الكهرباء كل هذه الإشكاليات وبدل القيام بإصلاحات هيكلية هرعّت إلى تركيا منجها استثمارات بالمليارات لتحقيق عوائد ومنافع كبيرة بعد أن اعتمدت مختلف الأساليب لشرعنة توريد الطاقة من أنقرة.

عبر دعم حكومة طرابلس، يمنح كرابورشيب فرصاً لإرسال عدد من ناقلاتها إلى الشواطئ الليبية

ويغلب على الأجواء داخل المحافظات الليبية ضجيج المولدات الكهربائية الذي صار صوتاً مألوفاً يكسر هدوء الليل في طرابلس لساعات طويلة، مع انقطاع التيار الكهربائي حيث وجد الليبيون أنفسهم أمام صيف حار لا يقل سعيّاً عن الحرب التي وضعت أوزارها مؤخرًا في العاصمة.

وتضررت البنى التحتية ومشاريع الطاقة في ليبيا جراء مخلفات الحرب والألغام، فضلاً على انقطاع الكهرباء التي تضررت بنيتها كثيراً كما كل البنى التحتية الأخرى بسبب المعارك المستمرة ودخول ليبيا في متهمة حروب عميقة دخول تركيا ميدانياً في الحرب الدائرة في البلاد.

وبدمرت الحرب محطات كهربائية بالكامل وبعضها الآخر احترق جراء الكصف. واختفت بعض الأعمدة من مواقعها حيث تسببت المعارك التي شهدتها المناطق الواقعة جنوب العاصمة لنحو 14 شهراً بدمار كلي للعشرات من محطات نقل الكهرباء، إلى جانب سرقة آلاف الأمتار من أسلاك الأعمدة، ما أغرق المنطقة في ظلام تام.

ويرى خبراء أن حكومة الوفاق ظلت متجاهلة للموضع في طرابلس ورهنت راحة الليبيين في بلادهم بأطماع تركيا ومهدت أمامها الطريق بعد تدمير كامل قطاع الطاقة واستغلال حاجة المواطنين في خدمة مصالح أنقرة الاقتصادية التي تكافح أزمات اقتصادية لا حصر لها.

ويقول محللون إن تركيا تتعامل مع ليبيا كساحة خلفية تهرع إليها كلما ضاقت بها السبل اقتصادياً لتستولي على الأموال والمشاريع والصفقات كمن لدعمها لحكومة الوفاق وميليشياتها العسكرية.

وعبدت تحركات وتصريحات مسؤولين ليبيين في الشركة العامة للكهرباء الطريق لإتمام مشاريع توريد الطاقة لتغطية النقص ومعالجة انقطاع



محاولات مضيئة لتجديد الطاقة